الجامعة المستنصرية

الكلية: الآداب

القسم: الانثروبولوجيا والاجتماع

المرحلة الرابعة: فرع علم الاجتماع

المادة: علم الاجتماع القانوني

أستاذ المادة: أ.د. بشير ناظر حميد

تسلسل المحاضرة: ٢٤

أسم المحاضرة: مدخل للاتجاهات النظرية/ إميل دور كايم

يعد علم الاجتماع القانوني ثمره التقارب والالتقاء بين العلوم الاجتماعية عامة وبين علم الاجتماع والقانون بشكل خاص، حيث يركز هذا الفرع المتخصص من فروع علم الاجتماع على دراسة الظاهرة القانونية من وجهة النظر الاجتماعية، ولا سيما بعد أن أكد علماء فقه القانون، وعلماء الاجتماع بأن الظاهرة القانونية ما الا ظاهرة مجتمعية بحته، ومن ثم فقد ساهم علماء الاجتماع وفقهاء القانون في أرساء دعائم علم الاجتماع القانوني، من خلال توضيح الاصيلة للقانونية الوضعي، مما يعطينا رؤية عميقة لتحليل القانون ومصادره، والنظم القانونية التي ينبغي للباحث السوسيولوجي أن يهتم بها.

وعلى الرغم من ظهور العديد من الاسهامات التنظيرية في سوسيولوجيا القانون الا اننا سوف نعرض لأهم هذه الاسهامات البارزة في هذا التخصص الدقيق ابتداءً من إميل دور كايم، وهربرت سبنسر، وماكس فيبر، وجورج جورفيتش، ثم نلقي الضوء على منهجية البحث الأساسية في علم الاجتماع القانوني.

إميل دور كايم (١٨٥٨-١٩١٧).

يمثل إميل دور كايم أهم علماء الاجتماع في بناء أس النظرية في سوسيولوجيا القانون في المجتمع الاوروبي، حيث تركزت كتاباته حول الظاهرة القانونية في مؤلفات عديدة، ولكنها جاءت بشكل واضح في كتابه الذائع الصيت تقسم العمل في المجتمع "عام ١٨٩٣، والذي أشار فيه الى تطور النسق العقابي والجزائي في المجتمع، وحرص دور كايم أن يبرز فيه العلاقة بين أنماط

القانون والأشكال الاجتماعية المختلفة، حيث ذهب الى ان الرمز المعبر عن التضامن الاجتماعي هو القانون، وتنعكس أشكال التضامن في القانون، حيث يتصف المجتمع بالآلية أو الميكانيكية مثل مجتمع القرية أو الريف، بتحقيق عناصر التضامن والوعي من خلال وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية، تجاه المخالفين من أفرادها، كما أن تحريم بعض الأفعال انما يعتبر بالتالي من الوسائل اللازمة لاستخدام هذه الضغوطات أو يمثل المرحلة اللاحقة لها مباشرة، وفي مثل هذه المجتمعات، قد لا تطلب الامر سن قوانين مكتوبة، حيث يتفق الجميع في الوظيفة والهدف، وتتحدد الفاعلية، في المشاعر، والقيم والمعتقدات، أما في المجتمعات العضوية (مجتمعات المدينة والحضر) فأن وحدة الصف والهدف والاتفاق على القيم والمعتقدات قد لا يكون سهل التحقيق، وبذلك لابد من سن القوانين التي تنظم الكيفية التي تتم من خلالها مختلف الحقوق والواجبات، وحين يتحول هذا التنظيم وهذه التحديات الى لا تنظيم، وحين تنقلب المعايير وتتناقض قواعد السلوك أو حينما تتناقض الحقوق والواجبات بعضها مع البعض الآخر، يصبح المجتمع وثقافته في حالة من اللا معيارية واللا نظام.

وحدد دور كايم نمطي التنظيم القانوني لنمطي التضامن الاجتماعي، فالقانون الذي ينبع من التضامن الآلي يصاحب بجزاءات رادعة، القانون الجنائي أما القانون الذي ينبع من التضامن العضوي فيقوم على القانون المدني أو الاصلاحي الذي يهدف الى الحفاظ علة حقوق الافراد بدلاً من العضوية.

علاوة على ذلك فقد آثار دور كايم مشكلة علم الاجتماع القانوني التفاضلي بتصنيف الانماط المتميزة عن بعضها البعض الآخر، ودرس الأنساق لقانونية المميزة والمقابلة لكل هذه الأنماط، وعالج التنميط القانوني للمجتمعات الشاملة وهذا يختلف كل الاختلاف عن علم الاجتماعي القانوني الذي ويدرس الوحدات الصغرى Micro Sociology of Law الذي تطبقه في تقسيم العمل الاجتماعي، واعتقد انه يميز نمط المجتمع الشامل المتطابق مع التضامن الآلي هذا المجتمع الذي يسود فيه القانون الرادع او المجتمع الذي ينقسم الى وحدات أبسط منه، وقد ميز النماذج الاساسية للمجتمع الشامل على النحو التالي:

النمط الاول نمط المجتمع البسيط المتعدد الأقسام والذي يتكون من العشائر المتتابعة وقد ارتبط النمط القانوني فيه بفكرة التابو Tapoo (المحرمات) أما النمط الثاني فهو نمط المجتمع المتعدد الاقسام الذي يندمج فيه عدد من القبائل والنمط الثالث وهو نمط المجتمع المتعدد الأقسام، والذي

يتميز بالتعقيد مثل المدن والاتحادات والقبائل، وقد جرد القانون في هذين النمطين من الطابع الديني، وصار علمانياً واقليمياً، أما النمط الرابع وهو نمط المجتمع المنظم ويتكون هذا المجتمع من الوكالات والهيئات، فالأفراد يتكاملون وينضمون في جماعات وفقاً لطبيعة أنشطتهم الاجتماعية وهذا النمط يقابل النمط المتطور، وفي هذا المجتمع انفصل الدين تماماً عن القانون وأصبح السيادة والسلطان من اختصاص تنظيمات معينة يقع على عاتقه مهمة مزاولة هذا الاختصاص.